

مجلة

كلية الآداب

في
هذا
العدد

العــــدد الأول ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م

مجلة

كلية الآداب

العدد الأول 1405هـ 1985م

الفهـــرس

من قواعد النشر في مجلة كلية الآداب

★ تقبل الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية، على أن لا يزيد حجم البحث عن (٣٠) ثلاثين صفحة من القطع العادي (١٢,٠٠٠ كلمة).

★ ينبغي أن يراعى في البحث ما يلي:

● اتباع الأصول العلمية من حيث الإحاطة، والاستقصاء، وأسلوب البحث العلمي وخطواته، والأمانة فيه، والتوفيق والهوامش، والمصادر، والمراجع ... إلى غير ذلك من الأصول المرعية في البحوث الأكاديمية.

● ألاّ يكون البحث قد سبق نشره.

● يستهل البحث بموجز في حدود (٢٠٠) كلمة باللغة المقدم بها؛ وآخر في حدود (١٥٠٠) كلمة باللغة الإنجليزية، أو باللغة العربية إن كان البحث محرراً بلغة أجنبية.

● تزوّد أسرة تحرير المجلة بثلاث نسخ من البحث، مرقومة على الآلة الكاتبة.

● أن يراعى في البحوث المتعلقة بالقضايا التراثية الضبط بالشكل، والدقة في الكتابة.

● أن تكون الهوامش والمصادر والمراجع في آخر البحث.

● يمنح كل باحث ينشر بحثه في مجلة كلية الآداب، مكافأة مالية رمزية تقدرها أسرة التحرير، بالإضافة إلى عشرين فصلة (مستلة) من بحثه المنشور.

● ما ينشر في المجلة يعبر عن وجهة نظر صاحبه، ولا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر أسرة التحرير.

● توجه البحوث إلى أمين تحرير مجلة كلية الآداب ـ كلية الآداب. جامعة الإمارات العربية المتحدة.

ص.ب: ١٥٥٥١ ـ العين ـ الإمارات العربية المتحدة.

اسـرة التحـرير

الامل الجديد

في المسيرة الحديثة

هذا هو العدد الاول من مجلة كلية الآداب باكورة عملها العلمي فيها مقالات هيئة التدريس آملين ان تسهم في بناء الفكر العلمي والتراث الجامعي المعاصر، رائدها خدمة البحث المفيد وبناء صرح التطور الجامعي وانشاء اسس جديدة للدراسات العلمية الجادة، وخدمة الفكر الاسلامي والتراث العربي.

ان البحث العلمي الجاد ركيزة من ركائز تقدم حضارة الامم وتطور حياتها الفكرية والاجتماعية والعلمية، ومتى كان البحث العلمي دقيقا ورسخت تقاليده وتعمقت جذوره فسوف تستوي على سوقها ويصبح البحث العلمي من وسائل التطور العلمي والحضاري للامة، لان الاسس العلمية العميقة ستدفع مسيرة الدراسة الجامعية إلى الاصالة والابداع.

واتمنى ان تكون هذه المجلة خير أداة لنشر البحوث الاصيلة والدراسات الجامعية المبدعة باساليب علمية متطورة. آملا ان يحث صدورها الزملاء على اثراء البحث الجاد والدراسة العميقة والتحقيق الاصيل والابداع الفكري والاستنتاج المتجرد الصادق لنشر بحوثهم ودراساتهم.

ان وجود هذه المجلة فرصة للزملاء أصحاب القابليات العلمية المتميزة لنشر بحوثهم وتحقيق تراث الفكر الاسلامي ومواكبة البحث العلمي وتكامل الدراسة الجامعية، وحفز الباحث الاصيل على الاستمرار في العمل والاصالة والجدة في الانتاج.

وقد كانت الكلية بحاجة ما سة لتدعيم هذا الجانب العلمي الجامعي لان البحوث العلمية اهم مظاهر الانتاج الجامعي ولن يعرف جهود الباحث او نشاط الكلية او فكر الجامعة الا بالمجلة العلمية التي تنشر بحوث العاملين فيها .

وقد احسنت الجامعة صنعا عندما خصصت لكل كلية من الكليات مجلة لنشر بحوث الباحثين بعد ان كانت تصدر مجلة واحدة للجامعة كلها .

وعسى ان تكون البحوث المنشورة في هذا العدد لبنة في خدمة الفكر العربي والتراث الاسلامي في هذا الجزء من الوطن العربي وقاعدة لتطوير البحث العلمي وصلة عملية تربط هذه الجامعة مع الجامعات العربية وان تكون وجها من وجوه المعرفة لكلية فتية في جامعة شابة ناشئة يحدوها الامل ويبعث فيها الطموح لمسايرة ركب البحث العلمي مع شقيقاتها في الوطن العربي .

واتمنى ان تكون هذه الباكورة احدى بواكير العمل الجامعي الجاد والبحث العلمي المتطور .

ولا يمكن الادعاء بانها وصلت إلى ما تطمح اليه اسرة التحرير من ابداع في كل المقالات وامتياز في كل الاراء واستنباط للحقائق العلمية والوصول إلى نتائج كبيرة في البحوث ولكنها تعطي صورة من صور البحث العلمي لاعضاء هيئة التدريس في الكلية .

ارجو ان تكون حافزا للزملاء الاخرين للاسهام في بحوث تكمل ما نقص في العدد الاول .

وهي جهد بذلت اللجنة طاقتها في اخراجه وسعت لتكون مرحلة متقدمة من مراحل البحث والنشر للزملاء الذين لم تسعفهم الظروف في نشر بحوثهم في مجلات علمية في الوطن العربي . والكمال لله تعالى ومنه نستمد التوفيق والعون .

ا. د. يوسف عز الدين

رئيس التحرير عميد كلية الآداب

مجلة كلية الآداب - جامعة الامارات - العدد الأول ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ص: ٩ - ٣٣

بريطانيا وتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق افريقيا

د. عبد الوهاب احمد عبد الرحمن

رئيس قسم التاريخ والآثار
جامعة الامارات العربية المتحدة

مقـــدمة :

لم تحظ تجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق افريقيا، ولا الدور الذي لعبته بريطانيا فيها بدراسة موضوعية شاملة، وانصب اهتمام معظم الكتاب والباحثين على تجارة الرقيق عبر الاطلنطي إذ أنها كانت الاكثر رواجاً وانتشاراً في العالم آنذاك.

وبالرغم من أن احداً لم يدافع عن تجارة الرقيق بوضوح، إلا ان هنالك من يتحدث عن الظروف الاقتصادية والاستعمارية في اوروبا وامريكا(١)، وعن التخلف الاجتماعي الذي كان سائداً في افريقيا انذاك، ويرى فيه، بصورة أو أخرى، مبرراً لتلك التجارة.

وقد اغفل معظم الكتاب والباحثين الغربيين دور بريطانيا السلبي في تجارة الرقيق وركزوا على دورها الايجابي في محاربة تلك التجارة وقمعها، وتحرير الرق. ودرج الكثير منهم على مقارنة تجارة الرقيق التي كانت سائدة في غرب افريقيا بتلك التي كانت في شرقها وخلطوا، عمداً، بينها وبين الرق في الاسلام، وأدعوا ان الاسلام يبيح الرق، وأنه افسح المجال للاتجار فيه باعتباره حقاً من الحقوق الدينية(٢)، وأن المجتمعات الشرقية الاسلامية قد اقرته، واعتبرته جزءاً لا يتجزأ من تقاليدها ونظمها وبنيتها الاجتماعية، وأنها لهذا تقف حجر عثرة أمام محاولات بريطانيا الرامية لتحرير الرق ومنع الاتجار فيه.

ولا شك ان هذا الخلط المتعمد بين تجارة الرقيق في غرب افريقيا وفي شرقها والرق في الاسلام يهدف اساساً إلى الاساءة للاسلام والمسلمين والمجتمعات الاسلامية، وإلى التشويه المتعمد لتاريخ العرب في افريقيا والنيل من العلاقات العربية ـ الافريقية.

وقد سار على نهج هؤلاء الكتاب والباحثين الغربيين بعض الكتاب والباحثين العرب الذين اعتمدوا على نفس مصادرهم ومراجعهم فجاءت معظم كتاباتهم وابحاثهم ترديداً لآراء ومفاهيم اولئك الكتاب الغربيين وتبريراً لحججهم.

وسأعمل في هذا البحث على استخلاص الحقائق التاريخية المجردة

واعادة بنائها وترتيبها بصورة موضوعية جادة خالية من الاغراض والاهواء على أمل الوصول إلى الحقيقة التاريخية المتصلة بتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق افريقيا بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وابراز الدور الذي لعبته بريطانيا في محاربة تلك التجارة وتوضيح اسبابه ودوافعه الحقيقية، ومقارنته بالدور الذي لعبه الاسلام في تحرير الرق في منطقة الخليج العربي وشرق افريقيا، وتوضيح المفارقات بين اسلوب بريطانيا القمعي الفاشل في محاربة تجارة الرقيق، وبين نهج الاسلام المتكامل المتسامح الذي نجح في تحرير الرق تدريجياً.

وبادىء ذي بدء اود ان اشير إلى نقطة اساسية وهامة تتصل اتصالاً مباشراً بهذا الموضوع، ألا وهي ان تجارة الرقيق بكافة صورها، سواء أكانت في غرب افريقيا او في شرقها، أو في اي جزء آخر من العالم، لا تعتبر رقا بالمفهوم الاسلامي للرق، وانما هي نخاسة وخطف وشراء، لا تمت إلى الاسلام بصلة. وأن الرق، كما عرفه فقهاء الاسلام، عجز حكمي يصيب من يقع اسيراً في حرب مشروعة، وهو عجز مؤقت يزول بالفداء والعتق.

ومن هذا التعريف الموجز نرى ان الرق في الاسلام يختلف في مصدره وفي مفهومه عن الرق في اوروبا المسيحية وغيرها من البلاد غير الاسلامية فبينما تعددت مصادر الرق في بريطانيا وغيرها من البلاد الغربية فشملت الحرب والقهر والخطف والشراء، حصر الاسلام الرق في مصدر واحد هو الحرب المشروعة ضد من يعترض الدعوة الاسلامية او يقاومها من المشركين، والغى كل ما سواه من المصادر الاخرى، وضيق دائرة الاسترقاق وحصرها فيمن يؤسرون في حرب مشروعة من غير المسلمين، أما المسلم فلا يجوز استرقاقه البتة.

كما ان الاسلام لم يشرع للرق كما فعلت بريطانيا وغيرها من الدول الغربية، بل وجدهُ أمراً واقعاً فعمل على تحريره وتوسيع المخارج له.

وينبغي علينا ان ندرك جيداً ان مايقوم به بعض المغامرين من العرب المسلمين من خطف وشراء للرقيق من شرق افريقيا، لا يمت إلى الإسلام بصلة إذ من المعلوم بداهة أنه ليس كل ما يقوم به المسلمون من ممارسات يتمشى من تعاليم الإسلام او تقره الشريعة الاسلامية، ولهذا لا ينبغي ان يحسب على الإسلام ولا عامة المسلمين بل يرد إلى الذين قاموا به ومارسوه.

تجارة الرقيق ـ مصدرها ومسارها:

تشير معظم المصادر التاريخية المتداولة إلى افريقيا الشرقية باعتبارها

المصدر الرئيسي لتجارة الرقيق في الخليج العربي، وإلى الخليج نفسه باعتباره المعبر الاساسي الذي تمر منه تلك التجارة إلى اسواق المناطق الشرقية من شبه الجزيرة العربية والعراق وفارس والهند[٣].

★ وارجعت تلك المصادر ظهور وازدهار تجارة الرقيق في شرق افريقيا والخليج العربي إلى استيلاء العمانيين على زنجبار[٤]، وجزيرة بمبا (Pemba) أو الجزيرة الخضراء كما يسميها العرب، في اواخر القرن السابع عشر الميلادي، حيث تحولت زنجبار تحت حكم اليعاربة ومن بعدهم آل بوسعيد، إلى سوق للعبيد واصبحت في ايام السيد سعيد بن سلطان اكبر مركز لتجارة الرقيق في الشرق[٥].

★ وكانت هنالك خطوط منتظمة من قوافل العرب التجارية التي تربط بين الساحل والداخل فتصل إلى جهات بعيدة من قلب القارة الافريقية كالبحيرات الاستوائية. وكثيراً ما كان المغامرون من التجار العرب يتجاوزون تلك المناطق فيصلون إلى الاجزاء العليا من نهري الكنغو والنيل وسط الغابات الكثيفة وفي ظروف مناخية وطبيعية شاقة بحثاً عن الذهب والعاج والرقيق. وتمكن التجار العرب من بسط سيطرتهم الاقتصادية على منطقة البحيرات الاستوائية، واعتمدوا على القبائل الافريقية في نقل العاج الى الساحل، كما كان شيوخ القبائل، لاسيما البانتو، يبيعون اسراهم من افراد القبائل التي يغيرون عليها للتجار العرب على سبيل التبادل التجاري[٦].

★ وقد جاءت البحوث التاريخية المعاصرة مؤيدة لهذا الاتجاه إذ بينت ان الاتجار في الرقيق الافريقي لم يكن من طرف واحد، كما كان يعتقد البعض، بل شارك فيه زعماء ورؤساء القبائل الافريقية الذين كانوا يسترقون اسراهم من افراد القبيلة الاخرى المتحاربة معهم ويحملونهم إلى الموانيء ليبيعونهم للتجار الاوربيين او العرب[٧]. كما كانت بعض القبائل الافريقية تعاقب افرادها الذين ارتكبوا جرماً كبيراً، مخالفاً لاعرافهم القبلية، بالاسترقاق[٨].

★ واجمعت المصادر التاريخية على ان جلب الرقيق إلى زنجبار وغيرها من المناطق الساحلية الشرقية، كان يتم من ضفاف البحيرات الاستوائية في دخيلة افريقيا الشرقية عبر ثلاثة طرق رئيسية يمتد الاول منها من كلوه على الساحل الجنوبي من زنجبار عن طريق نهر دوفوما إلى كرال متاكا، ومنها إلى بحيرة نياسا. ويمتد الثاني منها من باجاموبو إلى تسيساكي وبتورا، ومنها غرباً في اتجاه اوزينجا واوجيجي.

★ أما الطريق الثالث فيمتد من ساحل تانجا إلى جبال كليمنجارو، ومنها إلى بلاد مساى[٩].

★ وبعد جلب العبيد من المناطق الداخلية إلى المناطق الساحلية في شرق افريقيا يتم شحنهم بالسفن إلى زنجبار ليبيعهم هناك. وكان يوجد في شرق افريقيا

مركزان هامان لتجارة الرقيق هما كلوه، التي كانت تعد الميناء الرئيسي لتصدير الرقيق، وزنجبار، التي كانت تعد المركز الرئيسي لاستيرادهم من داخل القارة الافريقية. وكانت تقام في هاتين المدينتين اسواق كبيرة لشراء وبيع الرقيق[١٠].

ومع انطلاق واشتداد رياح المحيط الهندي التجارية الموسمية الشمالية الشرقية، تبدأ السفن العربية ذات الشراع المفرد الثلاثي الشكل[١١] وغيرها من السفن الهندية الوصول من سواحل الهند وشواطيء الجزيرة العربية والخليج العربي إلى زنجبار وسواحل افريقية الشرقية، وكثيراً ما كانت تلك السفن تكون محملة بالتمور المجلوبة من البصرة والبحرين لبيعها في شرق افريقيا وشراء العبيد بأثمانها[١٢].

وبعد بضعة اشهر يقضونها في جلب وشراء الرقيق والبضائع كالذهب والعاج من دخيلة افريقيا، تبدأ الرياح التجارية الجنوبية الغربية الهبوب فتدفع بتلك السفن مرة اخرى إلى سواحل الهند وشواطيء الجزيرة العربية والخليج العربي. وقد انتفع البحارة والتجار العرب والهنود كثيراً من هبوب تلك الرياح الموسمية التي كانت عاملاً رئيسياً في تنشيط التجارة آنذاك بين الهند والجزيرة العربية من جهة وسواحل افريقيا الشرقية من جهة أخرى.

وتشير المصادر إلى ان بلاد عمان كانت مركزاً هاما لتجارة العبيد وتوزيعهم إلى سائر البلاد بما فيها الهند والصين،[١٣] وإلى ان مسقط بالذات كانت سوقاً رائجة للعبيد في اوائل القرن التاسع عشر، وأنها كانت تقوم بتصديرهم إلى منطقة الخليج كلها وإلى العراق وايران[١٤] غير ان هذا المركز تقلص في النهاية عندما اخذت تنافسه مدينة صور الواقعة إلى الجنوب من مسقط، واصبح غالبية العبيد المجلوبون لعمان ينزلون في ميناء صور[١٥].

وكان الرقيق يباع في سوف خاص يعرف بسوف العبيد، يعرض فيه النخاسون تجارتهم ويصنفون رقيقهم إلى زمر تعرف كل زمره بمزاياها وخواصها. وكان الرقيق يقف على منصة ليراه الشارون ثم ينادي النخاس عليه فيشتريه من يدفع ثمناً أعلى.

وقد انتشرت سوق الرقيق هذه في المناطق الساحلية، وتفرق بعضها في المناطق الداخلية.

وكانت هنالك اسواق خاصة لبيع الرقيق داخل بيوت يمتلكها تجار الرقيق في المدن الكبيرة[١٦]. وكان الرقيق الجيد يباع في تلك البيوت الخاصة اذ ان بيعه في سوق عام كان يعد بمثابة عقوبة، وحط من قدرة ويقلل من ثمنه.

وكان يحق للمشتري، كما كان الحال في اسواق الرقيق في اوروبا والولايات المتحدة الامريكية، أن يقلب العبد او الامة بنظرة ويده، كما يقلب اي سلعة

يريد شراءها. وكثيرا ما كان النخاسون يلجأون إلى الحيلة والتدليس في إخفاء عيوب الرقيق، وخاصة عند الأماء[١٧] وعلى غير حال تجار الرقيق في الغرب، درج البائعون والمشترون للرقيق في البلاد العربية على الا يفرقوا بين افراد الاسرة الواحدة اذ يتم اخذهم جميعا إلى بيت كبير واحد او بلدة واحدة. وجاء في تقرير الميجور ديفيد ويلسون المقيم البريطاني في الخليج العربي عام ١٨٣١م، ان اعمار الرقيق المجلوبين إلى مسقط كانت تتراوح ما بين سبع سنوات واربعة عشرة عاماً، وأن عدد الاناث كان ضعف عدد الذكور[١٨].

وكثيرا ما كان المحسنون من العرب والمسلمين يقومون بشراء كبار السن من العبيد ويقومون باعتقاهم لوجه الله تعالى.

اسعار الرقيق:

أما اسعار الرقيق فقد كانت تتفاوت حسب العرض والطلب، وتحدد وفقاً لاجناسهم واعمارهم ومظهرهم ومنشأهم. كما كانت تتحكم فيها الظروف البيئية والمعيشية لكل منطقة. فبينما كانت ترتفع اسعار الرقيق الاحباش، لاسيما الاناث، فتصل إلى ثلاثمائة ريال في المدن، كانت تتدنى اسعار الرقيق الزنوج المجلوبين من اواسط افريقيا، لاسيما الذكور، فتصل الى اقل من مئة ريال.

اعمال الرقيق:

لما كان اقتصاد امارات ساحل الخليج العربي آنذاك اقتصاداً تقليدياً يعتمد في المكان الاول على الغوص بحثاً على اللؤلؤ، وصيد الاسماك، والرعي والزراعة، فقد ارتبط عمل الرقيق في منطقة الخليج العربي ارتباطا وثيقاً بالغوص وصيد الاسماك وصناعة السفن والاعمال المنزلية. ويعتبر استخدام الرقيق في هذه المجالات من الظواهر الاجتماعية السائدة والمعروفة في المجتمع الخليجي آنذاك.

اما الزراعة فلم تنتشر في الخليج العربي بمعناها الواسع، وانحصر عمل الرقيق اساساً في العناية بمزارع النخيل وجمع التمور، التي كانت تمثل بالاضافة إلى اللبن، الغذاء الرئيسي لاهل امارات الساحل.

كما كان الرقيق يقومون برعي الابل، وباعمال اخرى مثل الحراسة الخاصة لشيوخ القبائل والزعماء والمشاركة في الحروبات المحلية. وكان بعضهم يقوم

باعمال الطهي، ويعهد إلى البعض الاخر منهم والذي عرف بالاستقامة والاخلاص والتفاني، بتربية اطفال سيده.

وقد تزايدت نسبة الطلب على الرقيق في المناطق الساحلية، حيث كانوا يعملون في صيد الاسماك والغوص على اللؤلؤ الذ كان «بمثابة العمود الفقري للاقتصاد المحلي حتى اوائل السنينات من القرن العشرين حيث تم اكتشاف البترول»[١٩]، وفي المناطق الزراعية حيث كانت وسائل الري البدائية بحاجة ماسة لخدمتهم المستمرة التي تعتمد كثيراً على القوة البدنية، وفي المدن حيث كانوا يعملون خدماً في المنازل. وكان الطلب عليهم يتناقص في المناطق الرعوية الفقيرة التي لا تحتاج إلا لاعداد ضئيلة من الرقيق يساعدون في رعي وسقاية الابل.

وكان امتلاك الرقيق في حد ذاته، وبصرف النظر عن الاعمال التي يقوم بها، يعتبر وجاهة اجتماعية وثروة اقتصادية. وكلما ازداد عدد الرقيق كلما ارتفعت مكانة المالك الاجتماعية.

معاملة الرقيق:

تكاد تجمع المصادر التاريخية المتفرقة ان معاملة عرب الخليج للرقيق لم تكن قاسية بل وصفها البعض بأنها كانت، على عكس معاملة الرقيق في اوروبا وامريكا، معاملة انسانية طيبة. فالعبيد فوق السفن العربية لا يقيدون بالقيود الحديدية كالعبيد في السفن الاوروبية، كما كان البحارة في السفن العربية يقدمون لهم التمر والسمك والغذاء الضروري[٢٠]. وبينما كان الرق في الغرب وسيلة للقهر والاذلال، كان الرق عن العرب والمسلمين وسيلة للخروج من الكفر إلى الايمان.

وقد ذكر كراف (Krapf) وهو مبشر انجليكي أنه شاهد على ظهر سفينة فارسية في البحر الاحمر في عام ١٨٣٨م، بعض اولاد الغالا (Gala) المسترقين يعلمون صلاة المسلمين[٢١]. كما ذكر سبيك (Speake) فيما بعد، ان الرقيق الذين تم شراؤهم في زنجبار قد ختنوا على الطريقة الاسلامية[٢٢].

وعندما يصل اولئك الرقيق إلى سواحل الخليج العربي وينتقلون، بعد البيع، إلى سادتهم الجدد، كانوا يهتمون بهم ويحافظون عليهم باعتبارهم وجاهة اجتماعية وثروة اقتصادية. وكان يتم نقلهم إلى مواطن اسيادهم داخل الجزيرة العربية بواسطة البغال[٢٣] والجمال لا سيراً على الاقدام.

وتصف معظم الكتب والتقارير الرسمية عبيد العرب بسعادة الحال[٢٤]، وانهم لا تبدو عليهم مظاهر العبودية، لاسيما النبهاء والامناء منهم لأن سادتهم لا

بلغ اي مبلغ في المجتمعات الاوروبية المسيحية، نجد انه من الاشياء المألوفة ان يصل بعض الرقيق في البلاد العربية إلى مناصب القيادة العليا، واصبح بعضهم من وجهاء القوم الذين يشار اليهم بالبنان(٣١).

ويمكن القول بأن أدق وأصدق وصف لوضع ومعاملة العبيد في البلاد العربية قد جاء في ورقة ماكسويل التي اشار فيها إلى ان الطبقة الوسطى من المسلمين تعامل العبد معاملتها لأحد افرادها «فهو يأكل من نفس الطعام، ويلبس على نفس مستوى الاسرة، وهو يقاسم الاسرة مقاسمه عادلة غرم الحياة وغنمها، ويذوق معها حلاوة متغيرات الحياة ومرارتها على حد سواء»(٣٢).

ويحتل العبد في البلاد العربية مكان سيده وينهض بمسؤولياته ويفاوض نيابة عنه بكل كرامة السيد وصلاحياته(٣٣)، كما ينهض احيانا للأخذ بثأر سيده. وكثيراً من الرقيق صاروا شركاء للعرب في الميراث، واصبح بعضهم قدوة لسادتهم في امور الدين والدنيا(٣٤).

وأشاد ما كسويل، على وجه الخصوص، بالتسامح والالفة التي اوجدها نظام الخدمة البيتية للعبيد في البلاد العربية، مشيراً إلى أن كثيراً من العبيد المحررين يرفضون مغادرة البيوت التي تربوا فيها، وأن كثيرين منهم يعودون بعد عتقهم وخروجهم إلى بيوتهم التي خدموا فيها كرقيق لكي يواصلوا العيش فيها الممات(٣٥).

ويبدى ما كسويل اعجابه الشديد بالضمان الاجتماعي الكامل، من كساء وغذاء ومأوى، المتاح لكل عبد يصبح عاجزاً او مريضا او كبير في السن، في البيت العربي، إلى ان يتوفاه الله. وبالفعل، فقد كان العبيد الذين مسهم لكبر واقعدهم المرض يلقون من سادتهم السكن والملبس والمأكل، وأن العبد لن يموت فقيراً أو محتاجاً إلا اذا توفى سيده من قبله وتفرقت اسرته.

وكان العبد المسن، لا يقل في منزلته عن سيده، يوقره صغار العائلة ويتطلعون إلى رضائه، ويحترمه الكبار، وغالبا ما يكون المتصرف في شئون سيده، ويتعامل مع الاحرار الآخرين على قدم المساواة في المسائل المالية. وقد اثرى بعض الرقيق ثراء كبيراً واصاب بعضهم من السلطة والجاه مبلغاً عظيماً.

ويبلغ اعجاب ما كسويل بهذا الضمان الاجتماعي للرقيق في البلاد العربية مداه فيقول: «والحقيقة ان الطبقات الفقيرة في اوروبا لترحب بمثل هذه العبودية المكفولة لو اتيحت لها». إذ ان العبد الاوروبي المنهك والعامل المستنفذ القوى يطرح منبوذاً في شيخوخته حتى يهلك جوعاً وبرداً كالكلاب الضالة(٣٦).

ولا شك ان هذه المعاملة الانسانية الطيبة للرقيق في البلاد العربية قد دفعت بهم لبذل المزيد من الجهد والعطاء والتفاني في خدمة سادتهم.

يفرقون في معاملتهم بينهم وبين اولادهم. وكثيراً ما كانوا يعلمونهم القراءة والكتابة، ثم يفيدون منهم بعد ذلك في كثير من الاعمال الاخرى. وكان الرقيق يحصلون على كافة احتياجاتهم من مأكل ومشرب وملبس ومسكن من اسيادهم، وكأنهم بذلك يحصلون منهم على أجر.

ويذكر ركبى ان بعض العبيد الذين كانوا يعملون في بعض مزارع العرب يحيون حياة طيبة ويعيشون في اكواخ منسعة، وان لبعض هؤلاء العبيد مزارع يمتلكونها، وقد اثرى بعضهم حتى امتلك الرقيق هو الآخر. ويذكر كذلك ان العرب كانوا يمنحون عبيدهم يومين مسامحة في الاسبوع يقضونها في البيع والشراء وتصريف اعمالهم الخاصة[٢٥].

ووصف كامبل (Campell) مساعد المقيم البريطاني في بوشهر في تقرير بعث به إلى حكومة الهند في عام ١٨٤٢م، معاملة العرب للعبيد بإنها لم تكن في اي وقت من الاوقات معاملة قاسية ومجحفة، واضاف ان العبيد بعد شرائهم تتغير حالتهم المادية الى الاحسن، وأن سادتهم يعاملونهم كمعاملتهم لافراد اسرهم سواء بسواء[٢٦] يأكلون مما يأكلون ويلبسون مما يلبسون حتى لبعجز المرء احياناً ان يميز الرقيق عن مالكه، ولهذا فقد كان هؤلاء العبيد بالمقابل يخلصون ويجدون في اعمالهم بمنتهى الرغبة وتظهر عليهم علامات الرضى والسعادة[٢٧].

وقد كانت حياة العبيد في البادية، التي تتميز بطبيعتها بالبساطة لا تقل في بساطتها عن حياة الحر، وأن عبيد البادية صرحاء كأسيادهم سواء بسواء. وأكد برترام توماس على هذه الحقيقة، من واقع خبرته ومعرفته الوثيقة بحضرموت وعمان، وذكر أن معاملة العرب للرق، التي اتسمت بالرفق والحسنة، قد قضت نهائياً على وصمة العار التي لازمت الاسترقاق في المناطق الاخرى.

كما يؤكد الرحالة الانجليزي بالجريف في كتابه عن رحلته في البلاد العربية في عام ١٨٦٥م، ان الرقيق الذين يعملون مع ثراه القوم في المناطق الشمالية من الجزيرة العربية «تبدو عليهم السعادة والصحة والعافية»، وأنهم «ايسر عيشاً واكثر رغداً من الكثيرين من الاحرار»[٢٨].

ويصف دوتي (Doughty) في كتابه «اسفار في الصحراء العربية»[٢٩] حال العبيد في الجزيرة العربية بالجودة، ويذكر ان اكثرهم سعداء بعيشهم القليل، وأنهم يعيشون حياة معقولة ومحتملة، وأنهم غالبا ما يصبحون احراراً اذا كان مالكهم ورعاً كريماً، وأن كل عبد منهم يعيش على امل عتقه في لحظة من لحظات التقوى والتكفير عند سيده[٣٠].

وبينما لا نكاد نسمع عن عبد واحد في بريطانيا او في كافة الغرب قد

وباختصار شديد يمكن القول بأن الرق عند العرب والمسلمين، كما اعترف بذلك الكثير من الكتاب والباحثين الغربيين، يختلف مظهرا وجوهراً عن الرق عند الاوروبيين، وان العرب لم يمارسوا تجاره الرقيق بالروح الهمجية التي مارسها بها الغرب[٣٧].

وكما جاء في الخطاب الذي القاه الدون رتر (Rutter) في الجمعية الملكية الجغرافية بلندن بتاريخ ١٥ مارس ١٩٣٣م، ان العبودية في بلاد العرب لا تعني اي سوء، وأن «العبيد في بلاد العرب هم بشر سعداء يحيون في اوضاع طبيعية هانئة كالآلاف من البشر السعداء في ارقى بلاد العالم حضارة وتمديناً. وأكاد اقول ان عبودية في ظل المبادىء الاسلامية قد تكون اخذ بيد الزنجي الجاهل إلى الوعي والحضارة الى ان ينتهي الامر بتحريره وتسريحه لوجه الله تعالى»[٣٨].

ولكن هذا لا يعني عدم تعرض بعض الرقيق في الخليج العربي والبلاد العربية لسوء المعاملة.. فقد كانت هنالك قلة من ملاك الرقيق العرب يسيئون معاملة رقيقهم، خاصة اولئك الذين يستخدمون في اعمال الغوص. فقد ورد في كثير من التقارير والكتب التي تناولت الموضوع ان اولئك الرقيق كثيرا ما كانوا يحرمون من اجورهم لأن اسيادهم كانوا يأخذون كل ما يكسبونه من اعمال الغوص[٣٩].

ولهذا، وغيره من الاسباب المتصلة بسوء المعاملة، اضطر بعض الرقيق إلى الفرار من امارات الساحل إلى البحرين لرفع شكواهم إلى المقيم السياسي البريطاني هناك، والمطالبة ببراءة الحرية.

وعلى الرغم من قلة الحالات التي كان يهرب فيها الرقيق من اسيادهم العرب طلباً للحرية، إلا أن تلك الحالات اتاحت لبريطانيا، لاسيما المقيم السياسي في منطقة الخليج، فرصة نادرة للتدخل في شئون الخليج العربي الداخلية.

حجم تجارة الرقيق وجدواها الاقتصادية:

تفاوتت تقديرات الكتاب والباحثين لاعداد الرقيق المجلوبين سنوياً من شرق افريقيا لمنطقة الخليج العربي والجزيرة العربية تفاوتاً بيناً، فارتفع حدها الاقصى عند البعض فوصل الثلاثون الفا، وانخفض عند البعض الآخر فلم يتجاوز الالف واربعمائة[٤٠].

ويدفعنا هذا التباين الواضح في الارقام إلى القول بأن هذه التقديرات تنقصها الدقة العلمية، ولا تعدو أن تكون تكهنات وتخرصات، ويمكن اعتبارها مؤشرات لمواقف الكتاب والباحثين من تلك التجارة اكثر منها تقديرات لاعداد وحجم التجارة الحقيقية.

أما عن الجدوى الاقتصادية لتلك التجارة فكثيراً ما تشير المصادر التاريخية اليها باعتبارها مورداً اقتصادياً هاماً لأهل الساحل العماني[٤١] آنذاك، لاسيما السيد سعيد سلطان عمان، الذي تؤكد معظم المصادر المعنية أنه كان يجني منها ارباحا طائلة. ويبدو ان هذه النظرة لا تعدو ان تكون انطباعا عاماً اكثر منها اثباتاً لحقيقة تاريخية. فمن الواضح انه لا توجد هناك احصائيات او ارقام دقيقة يمكن الاعتماد عليها في تحديد اعداد الرقيق الحقيقية او الارباح التي كانت تدرها التجارة فيهم لأهل المنطقة.

فبينما يذكر لاندن ان ارقام معدل مبيعات العبيد في مسقط قد بلغت في الثلاثينات من القرن التاسع عشر الاربعة آلاف عبداً سنوياً، وأن السيد سعيد، سلطان عمان، قد جنى منها ارباحاً تصل إلى الستين الف ريال نمسوى في العام[٤٢]، يورد جون كيلي بعض التقديرات التي قام بها احد الضباط البريطانيين[٤٣] الذين كانت لهم علاقة وثيقة بهذه التجارة، والتي تشير إلى انه كان يمر عن طريق جمارك مسقط ما بين ألف واربعمائة والف وسبعمائة عبداً سنوياً، وكان يتحصل مبلغ ريالين نمسويين كرسم استيراد على كل عبد[٤٤].

أما بليني الذي خلف ويلسون كمقيم بريطاني في الخليج فيقدر عدد العبيد الذين تم شحنهم من زنجبار خلال عام ١٨٣٣/٣٢م باثنى عشر الف عبد، دون ان يحدد عدد الذين وصلوا منهم إلى منطقة الخليج العربي.

وقدر الكابتن كوجان، من الاسطول الهندي، والذي كان في زيارة لزنجبار في عام ١٨٣٩م، عدد العبيد الذين كانوا يشحنون سنوياً من هناك إلى اقطار البحر الاحمر وشبه الجزيرة العربية وفارس والخليج العربي العربي بحوالي العشرين الف عبد، وتوصل الدكتور ماكنري، الذي كان يشغل منصب المقيم بالوكالة في السنة التالية، إلى نفس هذه التقديرات[٤٥].

هذا، في الوقت الذي قدر فيه اللفتنات كولونيل روبرتسون المقيم بالوكالة في الخليج العربي عام ١٨٤١م، صادرات العبيد من زنجبار بنحو ثلاثين الفاً، واشار الكابتن همرتون في تقرير له بتاريخ مايو ١٨٤١م، بأن عدداً يتراوح ما بين الاحدى عشر الف والخمسة عشر الف عبداً، كان يباع في ممتلكات السيد سعيد الافريقية كل عام[٤٦].

وحسب تقديرات بركس، قائد اسطول الخليج، والذي توصل إلى نفس الرقم السابق، فإن نحو خمسة آلاف عبد من هؤلاء كانوا يتوجهون إلى موانىء البحر الاحمر، وعلى الاخص إلى جدة، ونحو اربعة او خمسة آلاف إلى مسقط، ونحو خمسمائة عبد إلى المواني الجنوبية من شبه الجزيرة العربية مثل عدن والمكلا. كما كان

يتم شحن الف عبد إلى السند والهند. اما الجزء الباقي فكان يتم بيعهم داخل عمان والساحل، او في المناطق العليا من الخليج العربي (٤٧).

ويعتقد بركس بأن سفن الكويت والبحرين كانت تعود من افريقيا بنحو ثلاثمائة او اربعمائة عبد كل عام، بينما كانت تعود سفن لنجه وبندر عباس وقشم وغيرها من الموانىء الفارسية بنحو اربعمائة وثمانون عبداً. أما سفن ما اطلق عليه «ساحل القرصنة»، والتي كان عددها يتراوح ما بين خمسة إلى سبعة سفن، فقد كان كل منها يعود من الرحلة بنحو خمسة وثلاثين او اربعين عبداً (٤٨) سنوياً.

ومن هذا يتضح لنا ان حجم تجارة الرقيق بين الخليج العربي وشرق افريقيا لم يكن بتلك الضخامة التي صورتها بها بريطانيا، وابرزتها بها بعض المصادر الاوروبية، وأن الارباح التي كانت تجني منها لم تكن بتلك الكثرة التي يمكن ان تثرى اهل الخليج وشيوخهم، ومن بينهم السيد سعيد.

ولابد لنا من الاشارة هنا إلى ان ثراء السيد سعيد بن سلطان، سلطان عمان، يرجع اساساً إلى اتساع وغنى ممتلكاته وليس لاتجاره بالرقيق كما يعتقد البعض. وقد كانت التجارة المشروعة هي السمة الغالبة لسلطنة زنجبار التي قامت على اسس اقتصادية وانتشرت فيها المحطات والمراكز التجارية على امتداد السلطنة لتسهيل عملية التبادل التجاري التي شملت كافة انحاء السلطنة الافريقية.

وبفضل نشاط العرب التجاري فقد امتد نفوذ السلطنة الاقتصادي ليشمل مناطق واسعة من افريقيا الاستوائية. وعلى الرغم من قصور العرب في الاهتمام بتنظيماتهم العسكرية والسياسية في شرق افريقيا، فقد نجحوا نجاحاً كبيراً في تنظيماتهم الاقتصادية فتمكنوا من ايجاد خطوط منتظمة من القوافل التجارية التي كانت تصل بين الساحل والداخل، كما أنهم قاموا بتأسيس مراكز تجارية هامة نمت وازدهرت ومكنت العرب من نشر نفوذهم في الكنغو واواسط افريقيا. وقد ساهمت هذه المراكز التجارية، ومن اشهرها مركز طابوره الذي اسسه التجار العرب في اواسط افريقيا في عام ١٨٣٠م، ومركز اوجيجي الذي تم تأسيسه بالقرب من بحيرة تنجانيقا في عام ١٨٤٠م، مساهمة كبيرة في ادخال الحضارة الاسلامية ونقل المؤثرات العربية الاسلامية إلى اواسط افريقيا، وخاصة في مناطق الكنغو والبحيرات الاستوائية (٤٩). كما ساهمت ايضا بتسليط الاضواء على مجاهل القارة الافريقية. ومهدت بذلك لحركة الكشوفات الجغرافية الاوروبية التي شهدتها افريقيا في القرن التاسع عشر (٥٠).

وهكذا، فعلى الرغم من أن كثيراً من المصادر والمراجع الاوروبية تعطي انطباعا خاطئاً عن نشاط العرب في شرق افريقيا، وتصوره بأنه كان يستهدف التسلط والاستغلال، فضلاً عما كان يتميز به من قسوة، إلا ان الدراسة المنصفة تؤكد

بوضوح أن العرب، وعلى رأسهم السيد سعيد بن سلطان، قد لعبوا دوراً هاماً وبارزاً في حمل لواء الحضارة العربية الاسلامية إلى افريقيا، وأنهم كانوا بمثابة الرواد الاوائل لمحاولات الكشف عن المناطق الداخلية في افريقيا"(٥١).

ومن المعروف ان السيد سعيد قد قام بتشجيع زراعة القرنفل وجوز الهند في كافة ممتلكاته الافريقية، لاسيما جزيرتي بمبا وزنجبار اللتين عرفتا بخصوبة اراضيهما الزراعية، وما زالا يمدان العالم بالقسط الاعظم من استهلاكه من القرنفل"(٥٢). وقد جنى السيد سعيد اموالاً طائلة من تلك المزارع التي تعتبر مصدر ثروته الاساسي. ومن المعروف ايضا ان السيد سعيد قد استخدم الرقيق في القيام بأمر مزارعه، ولكن من غير الثابت أنه اعتمد على الاتجار فيهم.

بريطانيا وتحريم تجارة الرقيق:

ظهرت في اوروبا، منذ اواخر القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر، تيارات فكرية وسياسية واقتصادية، متعددة تدعو الى الغاء الرق وتحريم الاتجار فيه بعد ان اتضح لكثير من الباحثين الاوروبيين ان الرق قد استنفذ اغراضه ولم يعد اداة بناء اقتصادي كما كان في الماضي، وانما تحول إلى اداة هدم في مجال الاقتصاد والسياسة والحياة الاجتماعية"(٥٣).

واطلق الانسانيون في بريطانيا نداءاتهم المتكررة ضد تجارة الرقيق وحثوا الجهات المعنية على محاربتها. ولا سبابها الخاصة، التي قد لا تمت لمبادىء الحركة الانسانية بصلة، تبنت الحكومات البريطانية المتعاقبة شعار تحريم الرق واخذت تصدر القوانين وتبرم المعاهدات الكفيلة بتحريمه.

ويمكن تلخيص الاسباب الحقيقية التي دفعت بريطانيا لاعلان محاربة الرق في الآتي:

١ - كسب الرأي العام البريطاني، لاسيما القطاعات المثقفة والغنية، والتي تحولت ضد تجارة الرقيق واخذت تعمل على محاربتها.

٢ - زوال حاجة المجتمع البريطاني، في عصر النهضة الصناعية، إلى الرقيق الذين اصبحوا يشكلون عبئاً اقتصاديا واجتماعيا ثقيلا على المجتمع البريطاني المحافظ.

٣ - حرمان الولايات المتحدة الامريكية من الايدي العاملة التي كانت الولايات الجنوبية باشد الحاجة اليها، عقابا لها على رفضها للوجود البريطاني وثورتها عليه.

٤ - الاستفادة من خدمات الزنوج الافارقة في أماكن تواجدهم في الحقول والمزارع الكبيرة التي يمتلكها رجال الاعمال البريطانيين في مختلف المستعمرات

البريطانية في القارة الافريقية، ومنع نقلهم للخارج.
وعليه، قام البرلمان البريطاني باصدار قانون في عام ١٨٠٧م، حرم فيه الرق، واصبح بموجبه لا يسمح لاية سفينة بأن تنقل الرقيق بين موانيء الامبراطورية البريطانية بعد اول مايو ١٨٠٧م او أن تنزل عبيداً في مستعمرة بريطانية بعد اول مارس ١٨٠٨م.
ولم تزد عقوبة المخالفين لهذا القانون، في بداية الأمر، على الغرامة المالية، إلا انها تطورت فيما بعد، ١٨١١م واصبح الاتجار في الرقيق جريمة كبرى يعاقب عليها القانون باحكام متفاوتة تصل إلى الاعدام احيانا. وظل الحظر قاصراً حتى هذا الوقت، على الرعايا البريطانيين، دون غيرهم، مما ادى إلى عدم توقف والغاء هذه التجارة نهائياً، في مختلف ارجاء الامبراطورية البريطانية، إلا في اوقات لاحقة، وبعد فترات انتقالية متفاوتة.
وعلى الرغم من اهتمام بريطانيا بتحريم الرق في الجزر البريطانية، واصدارها القوانين الرامية لتحقيق ذلك، إلا أنها لم تبد الاهتمام ذاته بمحاربة الرقيق في ارجاء امبراطوريتها المترامية. وبالرغم من وجود مؤشرات هنا وهناك تدل على اهتمام المسؤولين البريطانيين بمحاربة الرق في الخليج العربي وشرق افريقيا، إلا ان الحكومة البريطانية لم تقم آنذاك باتخاذ اي خطوات عملية لتحقيق تلك الغاية، واكتفت بالكتابة في مارس ١٨١٢م عن طريق حكومتها في الهند، إلى السيد سعيد سلطان عمان، تخطره بالقوانين التي سنتها لمكافحة الرقيق دون الاشارة او التلميح إلى ضرورة حظره.

بريطانيا ومحاربة تجارة الرقيق :-

بدأ اهتمام بريطانيا بمحاربة تجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق افريقيا يزداد تدريجياً بعد احتلالها لجزيرة موريشيوس التي تقع قريبا من ساحل افريقيا الشرقي وطرد الفرنسيين عنها في عام ١٨١٤م إلا ان ذلك الاهتمام لم يكن صادقاً بل كان مستمداً من رغبة بريطانيا في مد نفوذها وخدمه مصالحها الاستعمارية في المنطقة. ففي منتصف يوليو ١٨١٥م كتب تبيان، إلى السيد سعيد، يحثه على ترك الاتجار في الرقيق «ليلحق بركاب العالم المتمدن، ويأخذ مكانه بين حكام العالم المستنيرين، ويحظى بكسب ود الدولة البريطانية»[٥٤]. وعلى الرغم من ان تبيان لم يتلق رداً على خطابه، من السيد سعيد إلا انه لم يهتم باثارة الموضوع مرة اخرى.
ومما يؤكد عدم جدية بريطانيا في محاربة الرق ان البند التاسع من معاهدة الصلح العامة التي عقدتها بريطانيا مع مشايخ الساحل المتصالح في عام ١٨٢٠م والذي ينص على تحريم تجارة الرقيق، قد اضيف بناء على طلب من طومبسون مترجم البعثة[٥٥]. كما ان نصوصه قد تركت مبهمة مما اتاح لبريطانيا فرصة تفسيره، فيما

بعد ، بما لا يتعارض ومصالحها الاستعمارية في المنطقة ، دون اهتمام بالمبادىء الانسانية المعلنة .

وعلى الرغم من ان الروح العامة للنص الانجليزي تشير بوضوح إلى حظر تجارة الرقيق ، وتتيح لبريطانيا ، أن ارادت ، ان تعمل على الغاء الرق تماماً في الساحل العماني ، إلا أنها تجاوبت مع رغبة حكومة الهند التي اوضحت بايعاز من مقيمها في الخليج ، ان البند التاسع من المعاهدة العامة لا يعني ما هو ظاهر في النص ، اي الغاء الرق بكامله ، وانما يعني وقف ابحار العرب إلى الساحل الشرقي لافريقيا ومنع خطف الرقيق من هناك .. وبقبولها لهذا التفسير الذي يتمشى مع مصالحها الاستعمارية ، تكون بريطانيا قد تراجعت عن موقفها المعلن ضد تجارة الرقيق ، واعلنت ان المقصود من البند التاسع من اتفاقية ١٨٢٠م هو عدم خطف الرقيق لا عدم تداوله .

وبناء على هذا التفسير المصلحي عملت بريطانيا على حظر إبحار السفن العربية إلى الساحل الشرقي لافريقيا بحجة انها تتاجر في الرقيق ، بينما سمحت بتداول الرقيق في المنطقة .

وقد برر المقيم البريطاني موقف حكومته هذا بحجة ان منع شيوخ الساحل العماني من الاتجار في الرقيق لن يؤد إلى نتيجة تذكر لان كل القوى في هذه المنطقة تمارسه وتعمل به ، وأن المنع «لن يجلب لنا إلا زيادة في العداء نحن في غنى عنه بالنسبة لهؤلاء العرب»[٥٦] .

والجدير بالذكر ان المسؤولين البيريطانيين ، ومن جاراهم من الكتاب والباحثين الغربيين والعرب قد درجوا على تبرير تقاعس بريطانيا في مكافحة الرق في شرق افريقيا والخليج العربي بزعم ان المجتمع العربي الاسلامي عامة ، والخليجي خاصة لن يوافق عليه . بل وسيقاوم حظره وتحريمه بالقوة اذ ان الرق متأصل فيه . ومما يدحض هذا الزعم الشائع ان شيوخ الخليج العربي قد رحبوا باتفاقيات محاربة الرقيق ولم يترددوا في توقيعها ، ولم يظهر ما يشير إلى انهم كانوا غير راضين عنها او أنهم قد تضرروا من جرائها .

وعلى الرغم من محاولات بريطانيا المتكررة لإلصاق تهمة الاتجار بالرقيق بالقواسم ، إلا ان بعض المسؤولين البريطانيين المنصفين قد نفوا عنهم هذه التهمة الباطلة ، واوضحوا ان تحقيقاتهم في كثير من الاتهامات قد اثبتت براءة القواسم . فعندما تحرى المقيم البريطاني في دعوى احد شيوخ ساحل الصومال الذي اتهم القواسم باختطاف ٢٣٣ بنتاً صومالية وبيعهن في الخليج ، تبين له بجلاء ان اولئك البنات كن ضحايا لبعض حروب قبلية قامت في منطقة بربرة ، وأنهن قد بعن للقواسم كأسرى ، وأن الاخيرين لم يقوموا باختطافهن من ساحل الصومال اذ أنهن مسلمات ولا يجوز شرعا استرقاقهن .

وقد ورد في عدد من الكتب التاريخية الموثقة ان عرب الساحل

العماني، ومن بينهم القواسم، لم يكونوا، كما تدعى بريطانيا، هم تجار الرقيق الرئيسيون في المنطقة، وانما كان بعض المغامرين من اهل عمان، بدعم من المولين الهنود، هم التجار الرئيسيون للرقيق في الخليج العربي وشرق افريقيا وان سكان ساحل عمان لم يكن لهم إلا دور ضئيل في هذه التجارة يتمثل في شراء بعض الرقيق من مسقط وبيعه في مناطق الخليج العربي والجزيرة العربية الاخرى.

وفي مايو ١٨٢١م كتب روبرت فركهار (R. Farquhar) حاكم جزيرة موريشيوس البريطاني إلى إمام مسقط يهنئه بإنكسار القواسم، واضاف، «ان الاتجار في الرقيق يجافي العدالة الانسانية»، وطلب منه الغاء تلك التجارة[٥٧].

واردف فركهار خطابه هذا بخطاب آخر إلى حاكم زنجبار يخطره فيه بأن الاوروبيين الذين يعملون في تجارة الرقيق هم مجرمون بحسب قوانين بلادهم، وأن على الحاكم المذكور ان يلقى القبض على كل اوروبي يتعامل في الرقيق ويسلمه له شخصياً.

وبتعليمات من السير فركهار قام الرئيس موريس «قبطان السفينة الملكية ميناي» بعقد اول معاهدة لالغاء الرق بين بريطانيا وحاكم مسقط في الرابع من سبتمبر ١٨٢٢م ولم يمانع السيد سعيد في توقيع تلك الاتفاقية بل رحب بها واوضح، على سبيل المجاملة، «ان هذه الاتفاقية ستكلف عمان خسائر فادحة، ولكن حتى لو ترتب عليها خسائر اعظم لفعلنا نفس الشيء إرضاء للحكومة البريطانية»[٥٨].

وحظرت تلك الاتفاقية على رعايا السيد سعيد القيام ببيع الرقيق لرعايا الدول المسيحية والاقطار التابعة لدول مسيحية، وفرضت عقوبة لمن يقتني الرقيق منهم بغرض بيعهم للمسيحين، واعطت الحق لبريطانيا في تعيين وكيل لها في ممتلكات السيد سعيد في شرق افريقيا لمراقبة تجارة الرقيق، والاستيلاء بعد انتهاء فترة اربعة اشهر، على اي سفينة عمانية تضبط حاملة رقيقاً للدول المسيحية[٥٩].

والحقت بهذه المعاهدة مواد اضافية تخول الحكومة البريطانية السلطة في التفتيش والاستيلاء على السفن المخالفة التي تدخل المنطقة المحظورة بابتعادها عن الخط المرسوم الذي يبدأ من دلجادو في افريقيا ويمر بجزيرة سوقطرة وينتهي في جزيرة ديو. ولم يستثن من ذلك إلا السفن التي دفعت إلى خارج الخط المحدد في ظروف مناخية اضطرارية يصعب التحكم فيها.

وبالرغم من ان بريطانيا قد اشارت في وقت لاحق، (١٨٣٧ ـ ١٨٣٨م) امكانية اقناع السيد سعيد وشيوخ الساحل المتصالح بمنع تجارة الرقيق في اراضيهم، إلا أنها سرعان ما تراجعت عن هذا الاتجاه لاسباب سياسية واقتصادية وتذرعت بان هذا التحريم يلزم الحكومة البريطانية بدفع تعويضات كبيرة للاطراف المعنية المتضررة، ومنها من فقد مائة ألف دولار في العام نتيجة لمعاهدة ١٨٢٢م، بالاضافة إلى النفقات الباهظة لتطبيق الاجراءات الوقائية اللازمة[٦٠]. كما تذرعت

بريطانيا ايضا بدعوى ان لتحريم الرق تأثيره السيء على المسلمين نظراً لأن الرق مشروع في ديانتهم ولأنهم اعتادوا على وجود اعداد من الرقيق في حوزتهم[61]. وذكرت بريطانيا كذلك أنها لم تكن تتوقع حدوث نتيجة ذات فائدة اذ ان هذه التجارة ستتحول، حسب زعمها، إلى الاراضي التركية والايرانية، وولايات الحكام العرب المستقلين الذين لم تعقد معهم اتفاقيات لوقف تلك التجارة[62].

وفي أواخر عام ١٨٣٩م وافق السيد سعيد على توسيع معاهدة عام ١٨٢٢م باضافة مواد رئيسية جديدة اعطت الحق لبحارة الحكومة البريطانية في احتجاز وتفتيش السفن العمانية التي توجد بعد الخط المحدد[63] إذا ما اشتبه بانها تحمل رقيقاً بقصد البيع، شريطة الا يكون وجود السفن المخالفة بعد الخط اضطرارياً.

وفي اكتوبر ١٨٤٥م وقعت بريطانيا معاهدة جديدة مع السيد سعيد الزمته فيها بالمساعدة في القبض على الرعايا البريطانيين الذين يعملون بتجارة الرقيق، وبتحريم تصدير الرقيق من ممتلكاته الافريقية، وتحريم استيراده، من اي جزء من افريقيا الى ممتلكاته الاسيوية. كما الزمته ايضا بالتدخل مع زعماء شبه الجزيرة العربية والبحر الاحمر والخليج العربي، ليمتنعوا عن جلب الرقيق من ممتلكاته الافريقية إلى بلدانهم[64].

كما خولت تلك المعاهدة لسفن البحرية الملكية، وسفن شركة الهند الشرقية سلطة حجز وتفتيش بل ومصادرة السفن العمانية التي تعمل بتجارة الرقيق في جميع انحاء المحيط الهندي والخليج العربي[65]، إلا اذا وجدت حاملة رقيقا بين موانىء محددة على الساحل الشرقي لافريقيا. وتم تنظيم المكافآت التي يتسلمها الضباط البريطانيون الذين يأسرون سفن الرقيق[66]. وارغمت بريطانيا مشيخات ساحل عمان على تطبيق معاهدة ١٨٤٥م المعقودة مع مسقط، وارضخت سفنها للتفتيش البريطاني[67]، كما الزمت البحرين بهذه المعاهدة، وتعهد شيخها بتسليم جميع السفن التي قد تضبط في موانيه حاملة الرقيق[68].

وبالرغم من هذه الاجراءات والمعاهدات يمكننا القول بأن بريطانيا لم تكن جادة بل ولم تكن مهتمة بمحاربة الرقيق كنظام إذ انها لم تحاربه ولم تمنعه في منابعه الاصلية بشرق افريقيا بل سمحت بتداوله بين غير الاوروبيين المسيحيين. كما انها تركت حزاما واسعاً يربط الساحل الشرقي لافريقيا بعمان والهند لممارسة هذه التجارة، كما سمحت بشحن الرقيق بين موانىء محددة على الساحل الشرقي لافريقيا مما أدى إلى استمرار تجارة الرقيق بين شرق افريقيا والخليج العربي.

وقد ظل رجال الأعمال الانجليز وغيرهم من الاوروبيين في شرق افريقيا، لاسيما زنجبار، ويحتفظون باعداد كبيرة من الرقيق للاشراف على مزارعهم واعمالهم التجارية هناك[69]، كما كان غالبية الرعايا الاوروبيين في الشرق يشترون العبيد ويقتنوهم للعمل في بيوتهم ومزارعهم، ويخفون ذلك على مواطنيهم في بريطانيا او يبررون ذلك بحجة «البحث العلمي»[70].

★ هذا في الوقت الذي تذرعت فيه بريطانيا بمحاربة تجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق افريقيا وتسلحت بالمعاهدات التي فرضتها على حكام المنطقة وأخذت تعمل على تحقيق غاياتها ومصالحها الاستعمارية المتمثلة في كسر شوكة خصومها المحليين، القواسم، ومراقبة وابعاد خصومها الدوليين - فرنسا والدولة العثمانية، والحيلولة دون تواجدهم في الخليج العربي، والانفراد ببسط نفوذها وسيادتها على المنطقة.

وأخذت الطرادات البريطانية وسفن البحرية الملكية بل وحتى سفن شركة الهند الشرقية تصول وتجول في المحيط الهندي والخليج العربي وتقوم بحجز وتفتيش ومصادرة السفن التي تشتبه بأنها متورطة في الاتجار بالرقيق. وقد اساء البحارة الانجليز استخدام حق التفتيش وكانوا يصادرون السفن العربية، احيانا، لمجرد ان بحارتها من الزنوج[٧١]. وعزى بعض المؤرخين سوء استخدام البحارة الانجليز لحق التفتيش إلى المكافآت المالية التي كانت تصرف لهم، بمقتضى قانون صدر في عام ١٨٤٨م، عن «كل رأس» تضبط من الرقيق او عن كل طن من حمولة السفينة المصادرة[٧٢].

واذا كانت امارات الساحل العماني قد استسلمت لاجراءات التفتيش البريطانية، فإن فرنسا ودول المنطقة الكبيرة نسبياً مثل فارس والدولة العثمانية قد قاومت التدخل البريطاني، لما ينطوي عليه من انتهاك لسيادتها[٧٣]، وتفرد في السيطرة على الخليج. وعليه عارضت فرنسا مبدأ التفتيش البحري ورفضت ان تشترك مع بريطانيا في تطبيقه حتى لا تطالب هي الاخرى بالرضوخ له. وكثيراً ما كانت فرنسا تمنح سفن اهل عمان، وغيرها من السفن الرافضة للهيمنة البريطانية، الاعلام الفرنسية لترفعها فوق سفنها، تحديا للنفوذ والسيطرة البريطانية من جهة وتحاشياً للمطاردة والتفتيش والمصادرة من الجهة الاخرى.

وفي اواسط عام ١٨٤٩م، توصلت بريطانيا إلى اتفاق مع السيد سيف بن حمود زعيم صحار[٧٤] تعهد بموجبه بمنع تصدير الرقيق من ساحل افريقيا الشرقي، والاماكن الاخرى، في سفن تابعة له او لرعاياه، ووافق على حجز مثل هذه السفن والبحث عنها بواسطة الطرادات البريطانية عندما يشتبه في انها تشترك في تجارة العبيد، بل ومصادرتها في حالة التأكد من ذلك[٧٥].

ولكن، وكما اوضح الرائد «رجبي» المعتمد السياسي البريطاني في زنجبار، فيما بعد، فإن هذا الاتفاق «كان خطاباً ميتاً منذ تنفيذه»[٧٦]، إذ استمر تدفق الرقيق عبر الموانيء المحددة التي سمح فيها ، حسب اتفاق عام ١٨٤٥م، بشحن الرقيق من شرق افريقيا إلى الخليج العربي.

ورغم فشل الاجراءات البريطانية في محاربة تجارة الرقيق بفعالية، إلا ان الحكومة البريطانية أخذت تعمل على تعديل المعاهدات المعقودة بينها وبين سلطان مسقط بهدف احكام سيطرتها الكاملة على المنطقة.

وانتهزت بريطانيا فرصة ضعف سلطنة عمان وانقسامها بعد وفاة السيد سعيد إلى سلطنتي زنجبار وعمان ففرضت على سلطان عمان معاهدة جديدة حرمت فيها تماماً استيراد الرقيق من الخارج إلى اراضي السلطنة، ووعد السلطان فيها باغلاق جميع اسواق الرقيق في اراضيه، وتعهد بحماية جميع العبيد المحررين. كما وافق السلطان على مطاردة ومصادرة السفن العمانية التي تحمل الرقيق، من قبل الضباط البريطانيين والمحاكم البريطانية.

ووعدت الحكومة البريطانية من جانبها بمنع اهالي الولايات الهندية، الواقعة تحت الحماية البريطانية، من الحصول على رقيق جديد، ومنعهم من امتلاك اي عبد على الاطلاق، بعد تاريخ محدد.

كما اشارت المعاهدة إلى ان جميع الاشخاص الذين يدخلون ممتلكات السلطنة وتوابعها بعد ذلك يجب ان يكونوا احراراً.

ورضخ برغش، سلطان زنجبار، للامر الواقع فوقع على معاهدة التحرم التام لتجارة الرقيق في عام ١٨٣٣،. واخيرا تم الغاء نظام الرق نفسه وبصورة نهائية في إعلان صدر عن سلطان مسقط في عام ١٨٩٧م[٧٧].

ان المتتبع لسياسة بريطانيا في محاربة تجارة الرقيق بين شرق افريقيا والخليج العربي يكاد يجزم بأن محاربتها لتلك التجارة لم تكن لدوافع انسانية، كما تدعى، وانما كانت تهدف اساساً إلى بسط سيطرتها ونفوذها وحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة. وقد لخص احد الانجليز الذين عملوا لفترة طويلة في شرق افريقيا[٧٨] حركة محاربة بريطانيا لتجارة الرقيق بمظاهرها المختلفة بانها مجرد «دجل» وتذرعت بريطانيا كثيراً بمحاربة تلك التجارة لمحاصرة النفوذ الفرنسي والحيولة دون انتشاره في الخليج العربي وشرق افريقيا، ولضرب واضعاف قبائل الساحل العماني، لاسيما القواسم، اقتصاديا وعسكريا وسياسياً.

وادركت بريطانيا ان الرقيق الافريقي، الذي يقوم باعمال الملاحة والغوص في الخليج العربي، يمثل القوة الضاربة في كثير من سفن القواسم التي كانت تتصدى بقوة وشجاعة للسفن البريطانية، فادعت ان تداول الرقيق وهروبه يتسبب في «حوادث القرصنة ونزاع البحر» فعملت على منعه وتحريمه بالقوة.

وكانت بريطانيا تهدف من كل ذلك إلى عزل واحتكار منطقة الخليج العربي لتبقى تحت سيطرتها وهيمنتها لأطول فترة ممكنة.

ولنقارن بين هذه الخطوات التي اتبعتها بريطانيا لمحاربة الرق والوسائل التي انتهجها الاسلام لتحريره لتوضيح الفوارق ان لم اقل المفارقات بينهما.

- فبينما شرعت بريطانيا وغيرها من دول اوروبا الغربية للرق وضمنت ذلك في نظمها ودساتيرها، لم يشرع الاسلام للرق، وانما شرع للعتق ورغب فيه، وجعل الثواب موفوراً لمن يسعى لتحقيقه، كما أوجب العتق إذا طلب الرقيق المكاتبة على حريته

واوفى بذلك .

ـ وبينما جعلت بريطانيا وغيرها من بلاد اوروبا الغربية الرق وسيلة قهر واذلال وتسخير، وفرقت بين افراد الاسرة الواحدة من الارقاء وعزلتهم عن المجتمع الذي يعيشون فيه عزلاً عنصريا واجتماعياً، جعل الاسلام الرق وسيلة لنقل الرقيق من الكفر إلى الايمان، وعمل على مساواتهم ودمجهم وانصهارهم في المجتمعات التي يعيشون فيها .

ـ وبينما كان الرق في بريطانيا واوروبا والولايات المتحدة الامريكية رقاً جماعياً يعمل في المزارع والمصانع وينتج بالاكراه والقوة والقسوة، وكان شعوره بفقدان شخصيته وكرامته وانسانيته يثير فيه الكراهية والحقد على المجتمع الذي يعيش فيه، فانسلخ منه وقل انتاجه واصبح وجوده يشكل عبئاً اقتصاديا واجتماعيا وسياسياً، كان الرق في البلاد العربية رقا فرديا للخدمة المنزلية وكان الرقيق يعاملون، باعتراف الكتاب الغربيين انفسهم، معاملة انسانية كريمة فينتجون بسخاء، ويتم عتقهم وتحررهم، تدريجياً، فيندمجون في المجتمعات التي يعيشون فيها ويصبحون جزءاً لا يتجزأ منها . ولهذا، وبالرغم من الغاء نظام الاسترقاق في شرق افريقيا والخليج العربي فقد رفض الكثير من الارقاء ترك مالكيهم .

ـ وبينما تعجلت بريطانيا في محاربة الرقيق فلجأت إلى العنف والقوة وسن القوانين وفرض المعاهدات، وفشلت في محاربته وتحريره، انتهج الاسلام اسلوب اللين والاقناع والتدرج وفتح ابواب العتق على مصراعيه فتمكن بذلك من تحرير الرقيق في البلاد العربية والاسلامية بلا ضجة ولا ضوضاء .

ـ وبينما ميزت اوروبا البيض عن السود وقصرت الرق على الافارقة السود، لم يميز الاسلام بين الابيض والاسود، ولم يبح استرقاق المسلمين، وانما قصر الرق على غير المسلمين الذين اسروا في حرب مشروعة .

خاتمة :

آن لنا ان نلم اطراف هذا البحث ونجمع خيوطه في النقاط التالية :

١ ـ ان تجارة الرقيق بين الخليج العربي وشرق افريقيا كانت موجودة ، ولكنها لم تكن بذلك الحجم ولا بتلك الضخامة ولا الخطورة التي صورتها بها بريطانيا واوهمت بها العالم اجمع بما في ذلك العالم العربي الاسلامي نفسه ، وقد كانت تجارة محدودة ، ولم يتضخم حجمها نسبياً إلا بعد وصول الاوروبيين إلى سواحل القارة الافريقية[٧٩]). ولكن بريطانيا عمدت الى تهويلها والمبالغة في الارقام والاحصائيات والنتائج الخاصة بها بهدف اثارة وكسب الرأي العام الاوروبي[٨٠] .

٢ ـ ان تلك التجارة لم تكن منظمة ولم تقم بها جماعات او شركات مدعومة من جهات رسمية وشبه رسمية ، كما كان الحال بالنسبة لتجارة الرقيق في غرب افريقيا ، التي كانت تتم بعلم ودعم من الحكومة البريطانية ، وانما قام بها افراد من المغامرين العرب الذين كانوا يعلمون جيداً انها عمل غير مشروع ، ولم يدعوا اطلاقا ان الاسلام قد اباح لهم ممارستها .

٣ ـ ان اولئك الافراد المغامرين من تجار الرقيق العرب لم يلجأوا إلى تلك التجارة غير المشروعة إلا بعد ان ضيقت عليهم بريطانيا الخناق وسدت عليهم ابواب الرزق وحالت دون ممارستهم للتجارة المشروعة في المحيط الهندي وذلك بمنافسة السفن البريطانية والهندية الضخمة لهم ، بل والتعرض المباشر لهم ولسفنهم والحيولة دونهم وتجارتهم المشروعة .

٤ ـ ان الممول الرئيسي لتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق افريقيا لم يكن العرب وانما هم التجار الهنود « البانيان » الذين مكنهم الدعم البريطاني الاستعماري من التحكم والسيطرة على تجارة المحيط الهندي .

٥ ـ ان محاربة بريطانيا لتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق افريقيا لم تكن لدوافع انسانية ، كما تدعى ، بل كانت تهدف من رواء ذلك لفرض نفوذها وسيطرتها وحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة . كما كانت لها اهداف دينية تبشيرية .

٦ ـ ان الرق في الاسلام يختلف مظهراً وجوهراً عن الرق في اوروبا وامريكا ، وان العرب لم يمارسوا تجارة الرقيق بالروح الهمجية التي مارسها بها الغرب[٨١] .

هوامش

(١) الترمانيني، عبدالسلام، الرق ماضيه وحاضره، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، نوفمبر ١٩٧٩، ص ١٦٠.

(٢) كيلي، جون، بريطانيا والخليج (١٧٩٥ - ١٨٧٠م)، الجزء الثاني، ترجمة محمد امين عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٩٧٩، ص ٢٥.

(٣) نفس المصدر، ص ٦.

(٤) اطلق العرب على المنطقة الممتدة من رأس جردفون شمالاً إلى خليج دلجادو جنوباً اسم زنجبار. وبار بالفارسية تعني الساحل، اي ساحل الزنج. (قاسم، جمال زكريا، الاصول التاريخية للعلاقات العربية الافريقية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٥، ص ٤٩).

(٥) كيلي، المصدر السابق: ص ٧.

(٦) قاسم، المصدر السابق: ص ٢٠٦.

(٧) العقاد، صلاح، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٤، ص ١٦١.

1971, p. 31. Fisher, Allan G.B. and Humphrey J. Fisher, Slavery and Muslim Society in Africa, inc - New York,

(٩) كيلي، المصدر السابق، ص ٨.

(١٠) قاسم، المصدر السابق، ص ٥١.

(١١) تعرف هذه السفن الصغيرة باسم الداو (Dhow).

(١٢) العسكري، سليمان ابراهيم، التجارة والملاحة في الخليج العربي، القاهرة ١٩٧٢، ص ١٧٨.

(١٣) نفس المصدر، ص ١٨١.

(١٤) لاندن، روبرت جيران، عمان منذ ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبدالله، عمان ١٩٧٠، ص ١٣٢.

(١٥) نفس المصدر: ص ١٣٥.

(١٦) نفس المصدر.

(١٧) الترمانيني، المصدر السابف، ص ٨٩.

(١٨) لاندن، المصدر السابق، ص ١٣٥ .

(١٩) العيدروس، محمد حسن، التطورات السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة، الكويت ١٩٨٣، ص ٣٨ .

(٢٠) ابراهيم، عبدالعزيز عبدالغني، علاقة ساحل عمان ببريطانيا، الرياض ١٩٨٢، ص ٢٢٧ .

(٢١) Fisher, Ibid, p. 45.

(٢٢) Ibid, p. 46.

(٢٣) ابراهيم، المصدر السابق، ص ٢٢٨ .

(٢٤) نفس المصدر .

(٢٥) نفس المصدر .

(٢٦) كيلي، المصدر السابق، ص ٤ .

(٢٧) نفس المصدر .

(28)Palgrave, W. G., A year Jounrney through Central and Estern Arabian, London, 1865, pp. 19 - 32.

(٢٩) Travels in Arabia Deserta, Charles M. Doughlty .

(٣٠) العناني، أحمد، ورقة ماكسويل عن تحرير العبيد، الكتاب السنوي الاول، داره الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٩٨١، ص ٢٠٣ .

(٣١) ابراهيم، المصدر السابق، ص ٢٢٦ .

(٣٢) ورقة ماكسويل: ص٢٠٢ .

(٣٣) نفس المصدر، ص ٢٠٤ .

(٣٤) قاسم، جمال زكريا، العرب والرق في افريقيا، من اعمال ندوة تونس، مسألة الرق في افريقيا، يونية ١٩٨٥، تونس «تحت الطبع» ص ـ ٦ ـ ٧ .

(٣٥) ورقة ماكسويل، ص ٢٠٤ .

(٣٦) نفس المصدر .

(٣٧) ابراهيم، المصدر السابق، ص ٢٢٧ .

(٣٨) ورقه ماكسويل، ص ٢٠٥ .

(٣٩) العيدروس، المصدر السابق، ص ٥٩ .

(٤٠) كيلي، المصدر السابق، ولاندن، المصدر السابق، ص ١٣، ١٣٢ .

(٤١) العقاد، المصدر السابق، ص ١٦٢ .

(٤٢) لاندن، المصدر السابق، ص ١٣٢ .

(٤٣) هو الميجور ديفيد ويلسون المقيم البريطاني في الخليج عام ١٨٣١ (كيلي المصدر السابق ص ١١) .

(٤٤) كيلي، المصدر السابق، ص ١٢ .

(٤٥) نفس المصدر ص ١٣ .
(٤٦) نفس المصدر .
(٤٧) نفس المصدر .
(٤٨) نفس المصدر .
(٤٩) قاسم ، الاصول التاريخية للعلاقات العربية الافريقية ، المصدر السابق ، ص ٢٣٣ .
(٥٠) نفس المصدر ، ص ٢٤٦ .
(٥١) نفس المصدر .
(٥٢) نفس المصدر .
(٥٣) الترمانين ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ .
(٥٤) ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ٢٢٩ .
(٥٥) لوريمر ، المصدر السابق ، ص ٣٥٨١ .
(٥٦) ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ٢٣٢ .
(٥٧) نفس المصدر .
(٥٨) العقاد ، المصدر السابق ، ص ١٦١ .
(٥٩) لورير ، المصدر السابق ، ص ٣٥٧٤ .
(٦٠) نفس المصدر .
(٦١) نفس المصدر .
(٦٢) نفس المصدر ، ص ٣٥٧٦ .
(٦٣) عُدل الخط الحصاري المحدد في اتفاقية ديسمبر ١٨٣٩م، ليمر من رأس دلجادو درجتين نحو البحر من جزيرة سوقطرة ثم إلى بوزيم على ساحل مكران . وبهذا التعديل اغلقت موانىء السيد سعيد في جوادر وشهبار على ساحل مكران في وجه تجارة الرقيق . (لوريمر ، المصدر السابق : ص ٣٥٧٧) .
(٦٤) العقاد المصدر السابق ، ص ١٦٣ .
(٦٥) Slave Trade in East Africa and Arabia (document), 802, F.O. 541 - 42.
(٦٦) لوريمر ، المصدر السابق ، ص ٣٥٧٨ .
(٦٧) العقاد ، صلاح ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، ص ١٦٣ .
(٦٨) نفس المصدر .
(٦٩) السيدة سالمة بنت السيد سعيد بن سلطان ، مذكرات اميره - ترجمة عبدالمجيد حسيب القسيسي ابوظبي ، ١٩٧٤ ، ص ٢٥٠ .
(٧٠) نفس المصدر .
(٧١) العقاد ، المصدر السابق ، ص ١٦٣ .
(٧٢) نفس المصدر .

(٧٣) نفس المصدر، ص ١٦٤.

(٧٤) كانت صحار والمناطق التي حولها تشكل امارة مستقلة عن مسقط آنذاك (لوريمر ص ٣٥٧٨).

(٧٥) نفس المصدر، ص ص ٣٥٧٨ - ٧٩.

(٧٦) نفس المصدر.

(٧٧) العقاد، المصدر السابق، ص ١٦٥.

(٧٨) مذكرات اميرة، ص ٢٥٣.

(٧٩) قاسم، العرب والرق في افريقيا، ندوة تونس، يونية ١٩٨٥، ص ١٠.

(٨٠) نفس المصدر، ص ١٣.

(٨١) انظر، معاملة الرقيق، ص ١٢.